

دور السياسات التعليمية في تأسيس كفاءات بشرية

سعادة/ سعود بن سالم بن على البلوشي

وكيل وزارة التربية والتعليم للتخطيط التربوى وتنمية الموارد البشرية

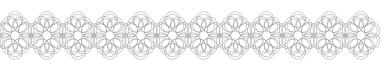
ملخيص

تتناول هذه الورقة بشكل موجز دور السياسات التعليمية في سلطنة عمان في تأسيس كفاءات بشرية رافدة لمجالات العمل المتوفرة بسوق العمل العماني ولمجالات التعليم الجامعي والعالي، وذلك من خلال استعراضها للاستراتيجيات التنموية طويلة المدى الشاملة التي أقرتها الحكومة وعملت بموجبها طيلة الثلاث والأربعين عاما الماضية، حيث تناولت الورقة كل استراتيجية على حدة ووضحت حيثيات بناءها وأبرز سياساتها التعليمية وصيغ التعليم المتبعة لتحقيق الأهداف وأبرز تحدياتها.

كما تناولت الورقة الآليات التي اتبعتها السلطنة في رسم السياسات التعليمية المبنية على الرؤى الاستراتيجية العامة لغايات البلد وخطط تنمية الموارد البشرية ومحاورها وأهدافها وبرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وقياسها واختتمت الورقة بالإشارة إلى أبرز تحديات النظام التعليمي الحالية ، والرؤى المستقبلية التي سيتم اتباعها لبناء سياسات تعليمية جديدة في إطار الاستراتيجية طويلة المدى الثالثة القادمة .





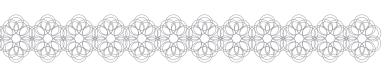


المحتـويات

- أقوال حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في التعليم .
 - مقدمة.
 - استراتيجيات التنمية وسياسات التعلم.
 - الاستراتيجية طويلة المدى الأولى (١٩٧٠م ١٩٩٥م).
 - أثر السياسات التعليمية على تنمية الموارد البشرية بهذه الاستراتيجية .
 - التحديات التي واجهت سياسات تلك الاستراتيجية .
 - الاستراتيجية طويلة المدى الثانية (١٩٩٦م ٢٠٢٠م) .
 - محاور خطة تنمية الموارد البشرية.
 - أهداف خطة تنمية الموارد البشرية.
 - السياسات التعلمية التي اتبعت لتحقيق أهداف الاستراتيجية .
 - النظام التعليمي القائم على تلك السياسات .
 - نظام التعليم الأساسي .
 - المخرجات المتوقعة من نظام التعليم الأساسي .
 - أثر السياسات التعليمية على تنمية الموارد البشرية بهذه الاستراتيجية .
 - التحديات التي واجهت التعليم الأساسي .
 - ارهاصات الخطة الاستراتيجية الثالثة (٢٠٢١ ٢٠٤٠م) .







من أقوال القائد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

"... إننا نهدف إلى نشر التعليم في جميع أنحاء السلطنة ، لكي ينال كل نصيبه في التعليم وفق قدراته ، كما نعمل على وضع خطة للقضاء على الأمية ونركز بصورة خاصة على التعليم المهني والتعليم العالي ، حتى نلبي حاجة البلاد من القوى البشرية العمانية المدربة ، وتبذل جهود في سبيل تعمين المناهج في مختلف المراحل التعليمية ، والتوسع في الخدمات التعليمية في المراحل الدراسية المختلفة وخاصة في المرحلة الابتدائية ، والاهتمام بإيفاد البعثات من خريجي المدارس الثانوية إلى الجامعات والمعاهد العليا في الدول الصديقة المختلفة ... " (٢٦ نوفمبر ١٩٧٥م) .

« ... إن تحديات المستقبل كثيرة وكبيرة ، والفكر المستنير والثقافة الواعية والمهارات التقنية الراقية هي الأدوات الفاعلة التي يمكن بها مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها ، لهذا فإنه لابد لنظام التعليم من أن يعمل جاهدا في سبيل توفير هذه الأدوات في الوقت المناسب تحقيقا للغاية التي من أجلها أنشئ وهي النهوض بالمجتمع وتطوير قدراته وإمكانياته ليتمكن من مواكبة مسيرة الحضارة في جميع الميادين تلك هي مهمة نظام التعليم وواجبنا جميعا مساعدته ، في إنجازها على أفضل نحو ممكن ...» (١٨ نوفمبر ١٩٩٠) .

« ... ولما كان التعليم هو الركيزة الأساسية للتقدم والتطور ولإيجاد جيل يتحلى بالوعي والمسوؤلية ويتمتع بالخبرة والمهارة ويتطلع إلى مستوى معرفي أرقى وأرفع فإنه لابد من إجراء تقييم شامل للمسيرة التعليمية ، من أجل تحقيق تلك التطلعات والاستفادة من فرص العلم المتاحة في القطاعين العام والخاص»

(افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس عمان ٢٠١١م).

مقدمـة:

« تؤمن حكومة سلطنة عمان منذ بزوغ فجر النهضة المباركة في عام ١٩٩١م بالإنسان باعتباره " حجر الزاوية في كل بناء تنموي وقطب الرحى الذي تدور حوله كل أنواع التنمية » (خطاب جلالة السلطان في مجلس عمان كل بناء تنموي تؤمن بقيمة تنمية الموارد البشرية ، الأمر الذي شرعت بموجبه في بناء وتطوير نظاما تعليميا فاعلا ومرنا ، متلائما مع غايات خطط التنمية البشرية المستدامة وبرامجها ومشاريعها ومرتكزا على ثوابت سياساتها واستراتيجياتها وآليات تطبيقها .

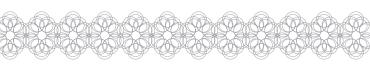
دأبت السلطنة على بناء القطاع التعليمي باعتباره أولوية استراتيجية مستقبلية تهدف إلى أمرين

رئیسیین هما:

الأول: هو رغبة الحكومة في أن تضع التعليم في متناول كل العمانيين وبذلك تقترب السلطنة من







الهدف طويل الأمد لمحو الأمية وتحقيق مبدأ التعليم للجميع.

الثاني: هو رغبة الحكومة في بناء قوة عمل محلية متعلمة يمكنها أن تحل محل العمالة الأجنبية ومن ثم الازدهار في السوق التنافسي العالمي للمورد البشري .

ولقد استطاعت السلطنة خلال العقود الأربعة المنصرمة أن تحقق إنجازات تعليمية غير مسبوقة على المستوى العالمي خلال الفترة الزمنية القصيرة هذه من حيث ارتفاع نسب الالتحاق لكافة ممن هم في سن التمدرس، والارتقاء بمستوى التعليم القائم على النوعية والتجويد، ورغم ذلك رافقت تلك المنجزات جملة من التحديات المرتبطة بجودة عمليات النظام التعليمي، وجودة مخرجاته ومدى ملائمتها لسوق العمل أو قدرتها على المنافسة على فرص التعليم الجامعي والعالي.

استراتيجيات التنمية وسياسات التعليم

تطورت السلطنة خلال العقود الأربعة المنصرمة بموجب استراتيجيتين تنمويتين طويلتي المدى: الأولى امتدت خلال الأعوام من ١٩٩٠م وحتى ١٩٩٥م، والثانية تمتد من عام ١٩٩٦م وحتى ٢٠٢٠م، وهي تستشرف استراتيجية تنموية طويلة ثالثة ستبدأ من عام ٢٠٢٠م وستنتهى في عام ٢٠٤٠م.

لقد كان للاستراتيجيتين الأولى والثانية آلية تطبيق تمثلت في بناء وتنفيذ خطط خمسية تعمل بشرائحها السنوية على إنجاز أهداف وغايات الاستراتيجيات تلك مرحلياً؛ من خلال الوحدات الحكومية وشبه الحكومية . وكان لكل من هذه الاستراتيجيات سياساتها التعليمية التي قادت برامج ومشاريع التعليم وتنمية الموارد البشرية وحققت إنجازاتها من خلالها ، كما كان لها آليات متابعة ومراقبة لتحقيق ذلك المنجز ومؤشرات أدائه ورصد تحدياته .

الاستراتيجية طويلة المدى الأولى (١٩٧٠م - ١٩٩٥م)

ارتكز الأداء التنموي للسلطنة في المقام الأول على تدفق الموارد النفطية التي شكلت إيراداتها مصدر دخل يكاد يكون وحيد لتمويل كافة برامج ومشاريع التنمية ، حيث اتسم الانفاق الحكومي خلال هذه الفترة بالارتفاع وبمستويات عالية من الاستثمار في البنى الأساسية والاعتماد على أعداد كبيرة من العمالة الوافدة ولقد رافق هذه المرحلة سياسات تعليمية تمثلت في التركيز على نشر مظلة التعليم في كافة أرجاء السلطنة لكلا الجنسين وسيادة للنزعة الكمية فيه حيث أن المهم «هو التعليم حتى تحت ظل الشجر» (خطاب جلالة السلطان ١٩٩٧٠م).

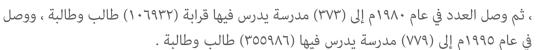
أثر السياسات التعليمية على تنمية الموارد البشرية بهذه الاستراتيجيــة

في الوقت الذي لم يكن فيه في السلطنة سوى (٩٠٩) طالب وطالبة في عام ١٩٦٩م يدرسون في ثلاث مدارس قفز هذا العدد ليصل إلى (١٦) مدرسة في عام ١٩٧٠م يدرس فيها قرابة (٣٤٧٨) طالب وطالبة









لقد ابتدأت الخطط الخمسية للتنمية في عام ١٩٧٦م ، وركزت على الانتشار بالتعليم في كافة أرجاء السلطنة للذكور والإناث وافتتاح المباني المدرسية وزيادة الاستيعاب بها ، أما الخطط الخمسية الثانية والثالثة والرابعة التي امتدت من عام ١٩٨١م حتى ١٩٩٥م ، فقد اهتمت بالنوعية إلى جوار الكم حيث وجدنا ظهور المختبرات المدرسية والمكتبات ومشاغل العمل ، كما سعت الخطة الرابعة تحديدا إلى خلق التوازن بين الكم والكيف ، أي بين المتعلمين ونوعية التعليم الذي يتلقونه وتعزيز العنصر الوطني في التدريس، ومكن القول أن من أبرز منجزات هذه المرحلة ما يلي:

١. أعداد الطلبة : تزايد أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس من (٣٤٧٨) ١٩٧٠م حتى وصل في عام ١٩٩٥م (٤٨٨٧٩٧) طالب وطالبة.



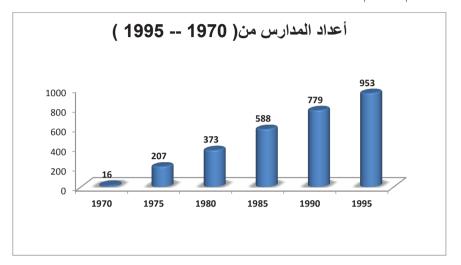




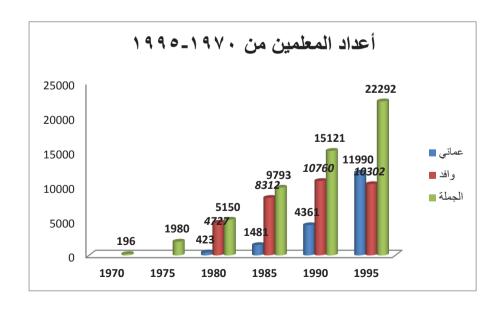




٢. أعداد المدارس: تزايدت أعداد المدارس حيث ارتفعت من (١٦) مدرسة عام ١٩٧٠م إلى (٩٥٣) مدرسة عام ١٩٩٥م.



٣. أعداد المعلمين : تزايد أعداد المعلمين (عماني/وافد) من (١٩٦) معلم عام ١٩٧٠م إلى (٢٢٢٩٢) معلم عام ١٩٩٥م.

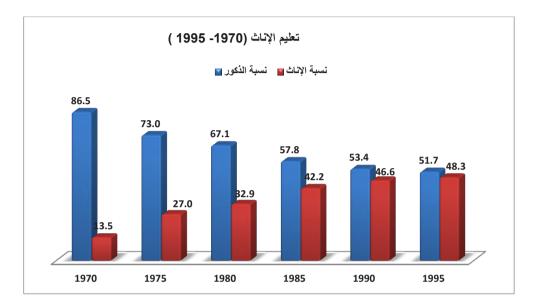








علم الإناث: سعى النظام التعليمي إلى تحقيق التوزيع العادل للفرص التعليمية فيما بين الذكور والإناث ، ففي حين شكلت نسبة الإناث (١٣,٥ ٪) من إجمالي الدارسين في عام ١٩٧٠م ، بلغت هذه النسبة (٤٨,٣) من إجمالي الدارسين في عام ١٩٩٥م .



- ٥. بدء التعليم قبل المدرسي من خلال القطاع الخاص وإشراف الوزارة عليه فنيا وإداريا.
 - ٦. بدء تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة حيث وجدت مدرسة الأمل للصم والبكم.
 - ٧. تزايد برامج تعليم الكبار وخفض مستويات محو الأمية إلى حدودها الدنيا .
- ٨. النزعة النوعية في التعليم والتي تجلت في البدء في تطوير المناهج الدراسية العمانية ، وتطوير قدرات المعلمين العمانيين ، وتحسين بيئة التعلم في المباني المدرسية ، وظهور المدارس الإعدادية النموذجية والمدارس الثانوية الأكاديمية بقسميها الأدبي والعلمي إلى جوار المدارس الثانوية المهنية المتخصصة كالمدرسة الثانوية الزراعية والمدرسة الثانوية التجارية والمدرسة الثانوية الصناعية إلى معاهد ثانوية المعلمين التي تطورت فيما بعد إلى كليات متوسطة لإعداد المعلمين ومعاهد تأهيل المعلمين ، وكليات جامعية لتأهيل المعلمين .

التحديات التي واجهت سياسات تلك الاستراتيجية

رغم تزايد أعداد القوى البشرية المتعلمة وتحقيقها لمستويات تعليمية متقدمة وبدء تواجدها في سوق العمل وفي الدراسات الجامعية العليا إلا أن هذه المرحلة رافقها تحدي أساسي تمثل في انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية للموارد البشرية الوطنية المتعلمة ونظرتها المتعالية لبعض المهن والحرف وتدني







مشاركتها في الأنشطة المنتجة ، إضافة إلى تدني مقدرة العمالة الوطنية على مواكبة التطورات المتسارعة في المجال التقني ، ناهيك عن الاختلالات القائمة في سوق العمل من حيث ضعف مساهمة العمالة الوطنية في عمليات الانتاج واستمرار الاعتماد على القوى البشرية الأجنبية والتوسع في استقدامها .

الاستراتيجية طويلة المدى الثانية (٦٩٩١ - ٢٠٢٠م)

لمواجهة التحديات التي أقرتها التجربة التنموية الأولى في الاستراتيجية الوطنية طويلة المدى السالفة الذكر ، ومن أجل السعي إلى تعظيم الاستفادة من التطورات الإيجابية التي طرأت على الاقتصاد الوطني خلال الفترة من ١٩٧٠م وحتى ١٩٩٥م، ومن الموارد الطبيعية التي تزخر بها السلطنة والموقع الجغرافي المتميز ، ومن الفرص التي اتاحتها ثورة الاتصالات وعولمة الاقتصاد ، وبغرض استدامة التنمية وتحسين نوعية حياة الفرد العماني بوتائر عالمية متواصلة ، اعتمدت السلطنة في الأول من يناير لعام ١٩٩٦م وجمقتضى المرسوم السلطاني رقم (١٩٩٦م) استراتيجية تنمية طويلة المدى الثانية للفترة من ١٩٩٦م وحتى ٢٠٢٠م وسمت بـ « الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠م» .

وهدفت هذه الاستراتيجية فيما هدفت إليه: توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتطويرها وتدريب المواطنين العمانيين وتنمية مهاراتهم وانتهاج سياسات تهدف إلى تعزيز المستوى المعيشي للمواطن، والسعي إلى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني بغرض تنويع قاعدته الانتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتنمية الموارد البشرية، حيث كان من أبرز محاورها محور: تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات العمانيين لمواكبة التطور التقني وإدارة المتغيرات التي تحدث فيه بكفاءة عالية ومواجهة الظروف المحلية والعالمية المتغيرة باستمرار في سوق العمل.

ولقد أولت الخطط الخمسية المنفذة لأهداف استراتيجية الاقتصاد العماني ٢٠٢٠م أهمية خاصة لتنمية الموارد البشرية من خلال توفير الموارد اللازمة للبدء في تنفيذ التوجهات المعتمدة ورفع نسبة مشاركة الكوادر البشرية الوطنية في سوق العمل من خلال اعتماد مجموعة من السياسات والبرامج لتحقيق هذا الهدف ، وكان من أبرز تلك السياسات هي سياسات التعليم .

محاور خطة تنمية الموارد البشرية

إن أبرز محاور خطة تنمية الموارد البشرية في استراتيجية الاقتصاد العماني ٢٠٢٠م فيما يتعلق بأمر التعليم العام ما يلى :

- ١. إيجاد مناخ يعمل على نشر وتشجيع ورعاية المعرفة .
- ٢. تعليم أساسي مجاني لكافة العمانيين يتم توفيره من خلال نظام يتسم بفعالية التكاليف والكفاءة وتشجيع التعليم ومحو الأمية .







- 7. نظام تعليم بعد الثانوي يقوم على توفير التخصصات الرئيسية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني والتسهيلات اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية .
- 3. أنظمة تعليم وتدريب تعمل على إعداد المواطن العماني ليكون قادرا على مواجهة التحديات المستقبلية واكتساب معيشته ما يتناسب مع أدائه وإنتاجيته.
 - ٥. ربط مخرجات أنظمة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل من مختلف المهارات.

أهداف خطة تنمية الموارد البشرية

إن الأهداف المراد تحقيقها تعليميا في إطار تلك محاور خطة تنمية الموارد البشرية هي:

- ١. المضى قدما في نشر التعليم في جميع مناطق البلاد .
- العمل على تحديث وتطوير المناهج التربوية حتى تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي وذلك بالتحول نحو النواحي العملية في التعليم والتعلم .
 - ٣. تطوير الممارسات التربوية لتواكب التقنيات التربوية الحديثة.
 - ٤. الارتقاء بتدريب الهيئات التدريسية فنيا وإداريا.
- 0. العمل على إرساء قواعد التعلم الأساسي وما يتطلبه من تجهيزات واستعدادات حتى يمكن من تخريج طلاب معدين للالتحاق بسوق العمل من خلال التعليم الفني والتدريب المهني أو الاستمرار في تلقي التعليم في مراحل عليا .
- السعي نحو تحديد صيغة مناسبة للتعليم الثانوي بما يكفل تخريج طالب مهيأ للانخراط في سوق
 العمل بقليل من التدريب .

السياسات التعليمية التى اتبعت لتحقيق أهداف الاستراتيجية

في إطار خطة تنمية الموارد البشرية ومحاورها وأهدافها ، طرحت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني المرتبعدها على ٢٠٢٠م ثلاث بدائل من السياسات التي يمكن اتباعها لتحقيق أهداف التعليم استقر الأمر بعدها على الأخذ بالبديل الأول القاضي بإدخال التعليم الأساسي القائم على تعليم أساسي مدته عشر (١٠) سنوات ، وتعلم ما بعد الأساسي مدته سنتان (٢) لتحقيق نوعية الكادر البشري المطلوب ، وكان ذلك على أساس السياسات التعليمية المقرة التالية :

- ١. تقوية التعليم منذ المرحلة الابتدائية .
- 7. النهوض بمستوى نظام التعليم الأساسي وما يتطلبه من تجهيزات ومعدات وأبنية ومناهج وكتب ومعلمين مقتدرين .
 - ٣. البحث عن أفضل صيغة للتعليم الثانوي تتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة .
- ٤. إلغاء الفترة المسائية مما سيترتب عليه زيادة زمن الحصة تلقائيا وهذا سيتيح وقت أكبر لدراسة الأساسيات







- وعادة النظر في الخطة الدراسية لجميع المراحل وبالصورة التي تكفل تطوير وتحسين تدريس العلوم والرياضيات والإنسانيات والاجتماعية حسب ميول كل طالب وقدراته.
- 7. إعادة النظر في المناهج الدراسية بحيث يتم التركيز على التخصصات العلمية والحد من التخصصات الأدىية .
 - ٧. إدخال الحاسوب كمادة أساسية في المقررات الدراسية وخاصة في المرحلة الثانوية .
 - ٨. توفير المعلمين والموجهين وأمناء المختبرات والمكتبات والأخصائيين الاجتماعيين بالقدر المطلوب.
 - ٩. العمل على جعل عمر الكتاب المدرسي عاما واحدا.
 - ١٠. تحسين أوضاع المعلمين حتى تتمكن الوزارة من استقطاب النوعيات الممتازة .
 - ١١. تدريس مادة اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائي .
- 17. بذل الجهود لتدريب العاملين في المجال التربوي أثناء الخدمة للنهوض بمستوى الأداء التربوي والارتقاء بالكفاءة المهنية لهم من خلال الدورات المختلفة والورش والمشاغل المتعددة .
- 17. توفير التمويل اللازم لتغطية النفقات التي ستترتب على الزيادة في أعداد الطلبة من ناحية والتحسين والتطوير اللذين تهدف الوزارة إلى تحقيقهما في الخدمات التعليمية من ناحية أخرى.
- 1٤. تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكثر إيجابية في قطاع التعليم من خلال تقديم الدعم المالي له وزيادة الدعم الفنى والإداري للمدارس التي يتولى إنشاءها .
- 10. دعم القطاع الخاص في مجال التعليم من خلال تشجيع الطلبة على الالتحاق بكافة المراحل مدارس التعليم الخاص بتقديم منحة لكل طالب راغب في ذلك ووفق الشروط والضوابط التي تضعها الجهات المعنية ، وبذلك سيتم تخفيف الضغط على المدارس الحكومية وتشجيع القطاع الخاص للدخول في هذا المجال بشكل واسع وإشراك المواطنين القادرين على تحمل جزء من تكاليف التعليم .

النظام التعليمي القائم على تلك السياسات

باشرت وزارة التربية والتعليم بتفعيل السياسات التعليمية التي أقرت في الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠م وخطة تنمية الموارد البشرية، وكلفت بيت خبرة يقوم بمراجعة شاملة للنظام التعليمي القائم، وتشخيص واقعه وقدرته على تلبية متطلبات المرحلة المقبلة وإمكانياته لإكساب مخرجات التعليم الكفايات والمهارات اللازمة للمستقبل، وخلصت تلك المراجعة إلى أن السلطنة يجب أن تتحول تعليميا نحو الأخذ بنظام التعليم الأساسي وترك التعليم السابق.

نظام التعليم الأساسي

لقد اعتمدت خطة التحول على جملة من المرتكزات التي ينبغي أن يقوم عليها النظام التعليمي ، وتلك المرتكزات هي :







- تلبية متطلبات التعليم النوعي لكافة القوى البشرية المتزايدة حتى عام ٢٠٢٠م بحلول العام الدراسي ۲۰۲۱/۲۰۲۰م.
- تجديد أهداف التعليم والتعلم بحيث تؤدى إلى إعداد العمانيين للحياة والعمل في الإطار الوطني وفق الظروف التي يخلقها الاقتصاد العالمي الحديث والمحلى .وبذلك فإن المخرجات يجب أن تتسم بقدرات عالية من التكيف وخلفية قوية من المعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية.
- تطوير تدريس العلوم بحيث مَكن المخرجات من تطوير قدراتها الذاتية في المجالات الفنية والتقنية والهندسية والصحية والمجالات العلمية الأخرى والتي تميز الدولة الحديثة المتطورة.
- تطوير وتحسين تدريس الرياضيات بحيث تركز على تنمية مهارات حل المشكلات والاستدلال والعلاقات المتداخلة والترابط بين مختلف المفاهيم الرياضية .
- التركيز على اللغة الإنجليزية بحيث يبدأ تدريسها في مرحلة مبكرة وبصورة أعمق تضمن اكتساب مهاراتها بنهاية التعليم ما بعد الأساسي.
- زيادة زمن التعلم وتطوير الخطة الدراسية بحيث تصل إلى (١٨٠) يوم دراسي فعلى معدل (٥) ساعات دراسية يومية وأربعين (٤٠) حصة دراسية أسبوعية و(٤٥) دقيقة للحصة لتصل عدد الساعات الدراسية خلال السنوات العشر للتعليم الأساسي إلى (٩٦٠٠) ساعة دراسية .
- تقييم نوعية التعليم بإنشاء وحدة تختص بإعداد برامج لتقييم نتائج الطلاب ومقارنتها بالمستويات العالمية ، بحيث يتم التركيز في تقييم تعلمهم على القدرات العليا والمهارات وجوانب الشخصية المتكاملة وليس تقييم استظهار المعلومات.
- الاهتمام بالمعلمين بحيث يتم رفع مستويات تأهيل كافة المعلمين العمانيين إلى مستوى الشهادة الجامعية الأولى وتحديد أعباءهم التدريسية لتصل إلى (٢٥ - ٣٠) حصة أسبوعية من أصل (٤٠) حصة ، على أن يرافق كل ذلك برامج تدريب نوعية أثناء الخدمة .
- تدريس الكمبيوتر في المدارس على نحو مدمج بالمواد وبشكل تكاملي ومن الصفوف الدنيا ، على أن يكون أداة للتعلم والحصول على المعلومات وليس هدفا لها .
- ١٠. توفير مراكز مصادر التعلم في المدارس بحيث تعمل على مُكين الطلبة من الحصول على مختلف أنواع المعرفة الالكترونية وغيرها.
 - ١١. توفير المختبرات المدرسية لضمان تدريس العلوم تجريبيا .
- ١٢. تطوير التعليم الثانوي بحيث يهتم بالمهارات العقلية الفكرية في كل المواد الدراسية ويفي عند إكماله بنجاح متطلبات القبول الخاصة مؤسسات التعليم العالى.
- ١٣. إصلاح الإدارة بإحداث تغييرات تنظيمية وإجرائية بالوزارة من شأنها أن تزيد كفاءة أجهزتها في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.







- ١٤. أن يبدأ التطبيق تدريجيا ومرحليا مع مرافقة التقبيم له.
 - ١٥. رصد الكلف المالية الرأسمالية والتشغيلية اللازمة له.

المخرجات المتوقعة من نظام التعليم الأساسي

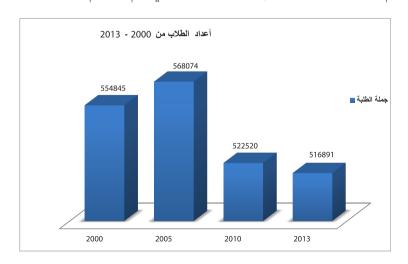
عندما يكمل الطالب البرنامج التعليمي لنظام التعليم الأساسي الذي يعكس فعليا الإصلاحات التعليمية المتوخاة ، فإنه من المتوقع أن تكون حصيلة خريج مرحلة التعليم الأساسي كما يلي :

- ١. تعليم عام صحيح مساو أو أعلى من مستوى خريج الصف العاشر في أغلب الدول المتقدمة .
- ٢. أساس متين في الرياضيات والعلوم مع اكتساب القدرة للتفكير المنطقي وإثبات صحة تفكيره مع استيعاب وفهم طرق حل المشكلات واكتساب الثقة في استعمال هذه الطرق .
- ٣. مهارات تعلم جيدة مع استيعاب جيد لكيفية الحصول على المعلومات بعدة طرق والقدرة على
 تطوير نفسه لكي يصبح متعلم مستقل ذو حوافز ذاتية للتعلم .
 - ٤. معرفة عملية مختلف استعمالات أجهزة الكمبيوتر.
- 0. حصيلة كافية في اللغة الإنجليزية ممكنه من دراسة مواد فنية محددة بهذه اللغة . وسوف يكون مقدور خريجي الصف الثاني عشر من مواصلة دراسة تخصصية في المرحلة الجامعية في الرياضيات والعلوم .
 - ٦. استيعاب ممتاز وإدراك للتراث العماني والعربي والإسلامي .

أثر السياسات التعليمية على تنمية الموارد البشرية بهذه الاستراتيجية

تمكن نظام التعليم الأساسي من تحقيق أهداف عديدة على مستوى الكم وعلى مستوى النوع ، فكميا :

أعداد الطلبة: بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس في عام ٢٠٠٠م قرابة (٥٥٨٤٥٥) طالب وطالبة بينما وصل عددهم في عام ٢٠٠٠م قرابة (٥٢٠٠٢م) طالب وطالبة وانخفض في عام ٢٠١٠م قرابة (٥٢٢٥٢٠) طالب وطالبة وانخفض في عام ٢٠١٣م إلى (١٩٨٦٥١) طالب وطالبة .

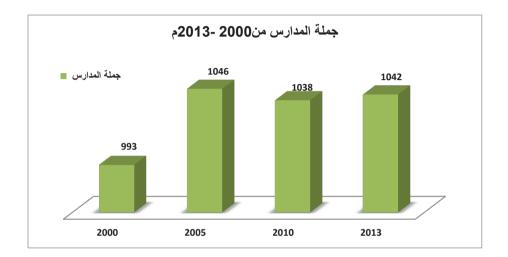




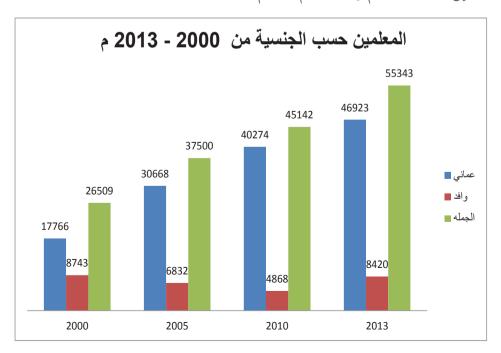




۲. أعداد المدارس: تزايدت أعداد المدارس حيث ارتفعت من (۹۹۳) مدرسة عام ۲۰۰۰م إلى (۱۰٤۲)
 مدرسة عام ۲۰۱۳م.



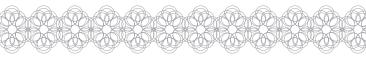
٣. أعداد المعلمين : تزايدت أعداد المعلمين (عماني/وافد) من (٢٦٥٠٩) معلم ومعلمة عام ٢٠٠٠م.
 إلى (٥٥٣٤٣) معلم ومعلمة عام ٢٠١٣م .



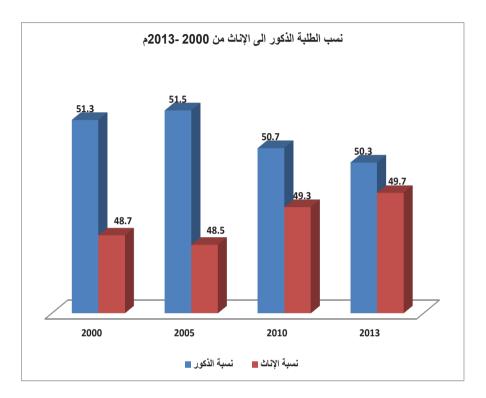








تعلم الإناث : استمر تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فيما بين الجنسين على نحو أكثر وضوحا في هذه المرحلة حيث بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم لعام ٢٠٠٠م (٤٨,٧) ووصلت في عام ۲۰۱۳م (۴۹٫۷٪).

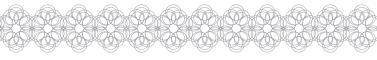


في الجانب النوعى فلقد تحققت جملة من الأهداف في مجال إعادة بناء المناهج الدراسية وتقويم أداء الطلبة وتحسين بيئة التعلم وتجويد متطلباتها من مختبرات ومراكز مصادر التعلم وملاعب ووسائل تعليمية واللوازم الأخرى بالإضافة إلى تطوير برامج تدريب المعلمين حيث تزايدت أعداد البرامج التدريبية وأعداد المستهدفين بها من المعلمين والفئات الاخرى أثناء الخدمة خلال الأعوام من ۱۹۹۸/۹۷م وحتی ۲۰۱۲م.

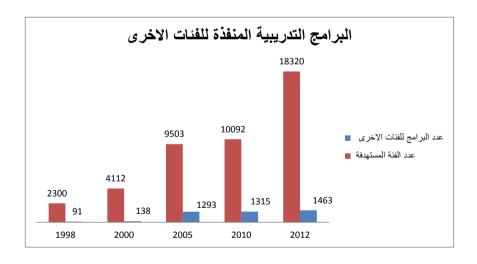






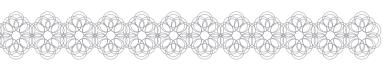












كما تطورت البرامج التعليمية الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف إعاقاتهم وظروفهم الدراسية الأخرى لمن يواجهون صعوبات وتحديات في التعليم بالإضافة إلى تقليص نسب محو الأمية لتصل إلى الأخرى لمن يواجهون صعوبات وتحديات في التعليم بالإضافة إلى تقليص نسب محو الأمية لتصل إلى الفئة العمرية من (١٥ – ٧٩) سنة ، ناهيك عن قدرة النظام على تحقيق كافة الأهداف العالمية لخطة التعليم للجميع بحلول عام 7.10م.

خضع نظام التعليم الأساسي إلى عدد من الدراسات التقييمة الهادفة إلى فحص قدرته على الالتزام بالسياسات التعليمية التي أوجدته ، وقدرته على تحقيق أهداف التعليم المطلوب لنوعية الموارد البشرية المنشودة منها : دراسة تقويم الحلقة الأولى ، ودراسة فاعلية التكاليف لقطاع التعليم العام والتي كانت بالتعاون مع البنك الدولي ، ودراسة التعليم في سلطنة عمان المضي قدما في تحقيق الجودة بالتعاون أيضا مع البنك الدولي ، ودراسات تيمز ٢٠٠٧ ، وتميز وبيرلز ٢٠١١م ، وأخيرا دراسة تقييم النظام التعليمي لسلطنة عمان بالتعاون مع المنظمات التربوية النيوزلندية .

وخلصت تلك الدراسات إلى أن أبرز التحديات التي واجهت نظام التعليم الأساسي حتى الآن وحدت من قدرته على تحقيق كافة السياسات التعليمية الهادفة إلى تطوير الموارد البشرية خلال المرحلة الماضية هي أنه لا يزال يواجه تحديات تتمثل في تدني مستوى الإنجازات التي يحققها الطلبة عندما تتم مقارنتها بإنجازات الطلبة على المستوى الدولي في مهارات التعليم الأساسية ومهارات التعليم الأخرى لمرتبطة مهارات التفكر الناقد والقدرات العقلبة العليا الأخرى كحل المشكلات وغرها.

يدرك النظام التعليمي بالسلطنة طبيعة التحديات الأساسية التي تواجهه وحجمها ، كما يدرك أن لديه الإمكانية اللازمة لتجاوز تلك التحديات سواء ما يرتبط منها بالمعلم أو المناهج أو بيئة التعلم أو عمليات التعلم ومخرجاتها أو عمليات إدارة التعليم وتمويله ، ولعل مشاريع مثل:

- ١. قانون التعليم.
- ٢. معايير المناهج والمعايير المهنية.
- ٣. المركز الوطنى للتقويم والامتحانات.
- 3. ٤) المركز التخصصي لتدريب المعلمين.
 - ٥. المركز الوطنى للتوجيه المهنى.
 - ٦. مشروع مركز تقييم الأداء المدرسي.
 - ٧. استراتيجية التعليم.
 - ٨. إعادة هيكلة التعليم .
 - ٩. الرؤية المستقبلية لعمان ٢٠٤٠م.

جميعها برامج ومشاريع ورؤى تشكل ارهاصات مهمة جدا تسعى لرسم صورة المستقبل وتجاوز التحدي الأساسي الذي يواجه سياسات أنظمة التعليم وكفاءتها في إيجاد مخرجات وموارد بشرية ذاك كفاءة.







المراجع

- ١. استراتيجية التنمية : ورقة عمل ، وزارة الاقتصاد الوطني سابقا ، سلطنة عمان .
- الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠م ، النسخة السابعة ، ١٦ مايو ٢٠٣م ، مجلس التعليم ، سلطنة عمان.
 - ٣. فلسفة وأهداف التربية في سلطنة عمان ، منشورات وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٩م .
 - ٤. وثيقة إصلاح وتطوير التعليم العام ، وزارة التربية والتعليم ، سلطنة عمان . ١٩٩٥م .
- عمان ۲۰۲۰ ، الرؤية المستقبلية لتنمية الموارد البشرية ، وزارة الاقتصاد الوطني سابقا ، سلطنة عمان ۱۹۹۵م .
- دراسة فاعلية التكاليف لقطاع التعليم العام . برنامج التعاون الفني . دائرة الشرق الأوسط ومجموعة التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، دراسة مشتركة بين البنك الدولي ووزارة التربية والتعليم . سلطنة عمان ٢٠٠١م .
- ٧. التعليم في سلطنة عمان : المضى قدما في تحقيق الجودة . دراسة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي .
- ٨. تقييم النظام التعليمي لسلطنة عمان والصفوف (١ ١٢) . دراسة مشتركة بين اتحاد المنظمات التربوية النيوزلندية . وزارة التربية والتعليم . سلطنة عمان . ٢٠١٤م .